حكومة كردستان تبدي استعدادها لفتح باب الحوار مع الحكومة المركزية

أبدت حكومة إقليم كردستان العراق، أمس الخميس، استعدادها لفتح باب الحوار مع الحكومة المركزية، مؤكدة أن الإقليم لم يغلق باب الحوار من اجل حقوقه، فيما انتقدت تصريحات رئيس الحكومة نوري المالكي بأن المعابر الحدودية في الإقليم أصبحت معابر للمواد الفاسدة إلى العراق.

وقال نائب رئيس الحكومة المركزية عماد احمد في مؤتمر صحافي عقده، أمس، عقب اجتماعه مع أعضاء مجلس بلدية السليمانية، وحضرته "المدى"، إن "إقليم كردستان مستعد لفتح أحضانه للحوار مع الحكومة المركزية في بغداد"، مؤكدا أنه "لم يغلق باب الحوار من أجل حقوقه".

□ بغداد / المدى

وأضاف أحمد أن "المشكلة بين الإقليم والحكومة المركزية لابد أن تتجه لطاولة الحوار من أجل حلها"، مشيرا إلى أن "إقليم كردستان له حقوق ويطالب بها عبر الاحتكام إلى الدستور العراقي".

وانتقد نائب رئيس حكومة إقليم كردستان تصريحات رئيس الحكومة المركزية نوري المالكي التي أشار فيها إلى أن المعابر الحدودية في الإقليم أصبحت معابر للمواد الفاسدة إلى العراق"، مؤكدا أن "حكومة إقليم كردستان وضعت في أولوياتها محاربة ظاهرة عبور تلك المواد إلى الإقليم أو العكس".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي أكد، في العاشر من أيار الحالي، أن حكومته ليست لديها أي سلطة ولا تعرف شيئا عما يدخل أو يخرج من وإلى المطارات الجوية إضافة إلى المنافذ الحدودية في كردستان، واعتبر أن مسألة تهريب النفط في الإقليم باتت واقعا، متهما الكرد أيضا بالتجاوز على حدود المناطق المتنازع عليها.

وكشفت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس الخميس، أن زعيم التيار مقتدى الصدر تسلم ردا رسميا من التحالف الوطني على رسالته، فيما أكدت أن الصدر سيرد عليه خلال الساعات المقبلة.

وانتهت مهلة الـ١٥ يوما التي حددها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لرئيس الحكومة نوري المالكي في الرسالة التي بعثها لزعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، أمس الخميس ١٧ أيار الحالي للبدء بتنفيذ مقررات اجتماع القادة الخمسة في أربيل الذي عقد الـ٢٨ من نيسان الماضي، وتضمنت التركيز على أهمية الاجتماع الوطني وضرورة الالتزام بمقرراته التي يخرج بها، والالتزام بالدستور الذي يحدد شكل الدولة وعلاقة السلطات الثلاث واستقلالية القضاء وترشيح أسماء للوزارات الأمنية، على أن يصادق عليها مجلس النواب خلال فترة أسبوع إن كانت هناك نية صادقة وجادة من قبل المالكي.

فيما أعلن التيار الصدري أن التحالف الوطني سيجتمع بعد انقضاء المهلة التي حددها زعيمه للبدء بإجراءات حجب الثقة عن رئيس الحكومة إذا لم يستجب لمطالبه التسعة، فيما كشف عن وجود أربعة مرشحين بدلاء عن رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي ضمن التحالف الوطني، مؤكداً أن رئيس التحالف الوطني إبراهيم الجعفري هو الأوفر حظاً لشغل المنصب لوجود توافق عليه داخل التحالف وخارجه، في حين أشار ائتلاف دولة القانون إلى أن نقاط زعيم التيار الصدري مقبولة جميعها باستثناء حجب الثقة عن المالكي وتحديد ولايته، مؤكداً أن غالبية الكتل السياسية المنضوية في التحالف الوطني متمسكة بحكومة الشراكة الوطنية "بقيادة المالكي، ولم تناقش حتى الآن موضوع حجب الثقة عنه.

يشار إلى أن محافظة أربيل شهدت في نيسان الماضي اجتماعاً مغلقاً بحضور رئيسي الجمهورية جلال طالباني والبرلمان أسامة النجيفي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، اعتبره بعض المراقبين محاولة لسحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي بعد التحالف مع التيار الصدري أحد مكونات التحالف الوطني المهمة.

ودعا المجتمعون في بيان صدر عن رئاسة إقليم كردستان، إلى حل الأزمة السياسية وفقاً لاتفاقية أربيل ونقاط الصدر الـ١٨، مشددين على الالتزام بالأطر الدستورية التي تحدد آليات القرارات الحكومية وسياساتها.

يذكر أن حدة الخلافات بين الكتل السياسية تصاعدت حين تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في (٦ نيسان الماضي، خلال زيارته للولايات المتحدة هجومه ضد الحكومة المركزية في بغداد واتهمها بالتنصل من الوعود والالتزامات، وفيما شدد على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد، "يقود جيش مليوني".

ويعول الفرقاء السياسيون حاليا على المؤتمر الوطني لحل الخلافات فيما بينهم، إلا أن المؤتمر المتوقع أن يعقد خلال الأيام المقبلة، قد لا يحمل الحل لتكل الخلافات في ظل تهديد القائمة العراقية بمقاطعتها إذا لم يلتزم ائتلاف دولة القانون بتنفيذ بنود اتفاقية أربيل التي تشكلت على أساسها الحكومة، أو البنود الثمانية عشر التي طرحها زعيم التيار الصدري خلال اجتماعه في أربيل مع رئيس الإقليم مسعود بارزاني.

نيجرفان مع المالكي في لقاء سابق.. (أرشيف)

نائبة جديدة لممثل الأمم المتحدة في العراق، تصل بغداد

□ بغداد / المدى

أعلنت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق [يونامي] أن جاكلين بادكوك قد وصلت بغداد وتسلمت مهام عملها كنائب للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق لشؤون التنمية والشؤون الإنسانية والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في العراق والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقالت بادكوك حال وصولها بغداد "يسعدني الانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة في العراق لدعم فريق الأمم المتحدة القطري في العمل لإنجاز عملنا بروح واحدة وتقديم المساهمة الفعالة لحكومة العراق وشعبه من خلال تقديم المساعدة الفنية ونشاطات بناء القدرات في مرحلة تمر البلاد خلالها بفترة انتقالية لبناء أمة أكثر سلماً وازدهاراً.

وأضافت بادكوك أنها تتطلع إلى العمل عن كثب مع حكومة العراق ومؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر العراقي والمجتمع المدني من أجل الوفاء، بشكل جماعي، بتفويض الأمم المتحدة في العراق لضمان مستقبل آمن ومزدهر وسلمي لكافة العراقيين.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد عين بادكوك نائباً للممثل الخاص في العراق والمنسق المقيم المعني بالشؤون الإنسانية في العراق والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسمياً بتاريخ ٨ آذار/ مارس الماضي.

وقبل تعيينها في العراق عملت بادكوك ممثلا مقيماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة في الفلبين منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد تقلدت مناصب مشابهة في ناميبيا وبابوا غينيا الجديدة في الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤ و٢٠٠٤-٢٠٠٩ على التوالي. وانضمت بادكوك إلى أسرة الأمم المتحدة عام ١٩٩٠ كبيراً للمستشارين الفنيين لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) في فيتنام قبل أن تعمل ممثلاً لمنظمة اليونيسيف في دولة فيجي وبعد ذلك في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وعملت قبل ذلك في مواقع عديدة في بابوا غينيا الجديدة وفيتنام وأستراليا ودول جزر المحيط الهادئ.

وذكر بيان بعثة الأمم المتحدة اطلعت المدى على نسخة منه ان للسيدة بادكوك خبرة واسعة في التعاون الإنساني والإنمائي، حيث قادت وعملت عن كثب مع العديد من فرق الأمم المتحدة القطرية والشركاء الحكوميين ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمانحين والأكاديميين والقطاع الخاص. وألفت كتاباً حول التغذية في بابوا غينيا الجديدة وكتبت وساهمت في كتابة نصوص عن التعليم عن بعد حول التغذية المجتمعية.

ولدت بادكوك عام ١٩٥٣ في المملكة المتحدة، وتقيم حالياً في أستراليا. وحصلت على شهادة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في التغذية البشرية من جامعة سري وشهادة الدكتوراه في الكيمياء العضوية الغذائية من جامعة لندن، وهي أم لابنتين.

وتخلف السيدة بادكوك السيدة كريستين مكناب من المملكة المتحدة التي عملت في العراق في الفترة الواقعة ما بين تشرين الأول ٢٠٠٩ وآذار ٢٠١٢.

التحالف الكردستاني يحث الكتل السياسية على ضرورة انعقاد الاجتماع الوطني

□ بغداد / المدى

أكد النائب عن التحالف الكردستاني، حسن جهاد، أن رئيس الجمهورية جلال طالباني يبذل قصارى جهده من أجل انعقاد المؤتمر الوطني. متمنيا من الكتل السياسية أن تكون جادة في عقده .

وجرى في أربيل اجتماع تشاوري بين كل من رئيس الجمهورية جلال طالباني وزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ونتج عنه مجموعة من المقررات وفي حال عدم تنفيذها من قبل الحكومة فسيصار إلى سحب الثقة عنها، بحسب رسالة قدمت إلى رئيس الوزراء.

وقال جهاد لوكالة "الفرات نيوز" أمس الخميس إن " رئيس الجمهورية جلال طالباني، يلتقي يوميا مع رموز العملية السياسية في العراق ويحثهم على ضرورة عقد الاجتماع الوطني من أجل حلحلة كل القضايا العلقة فيما بينهم".

وأضاف جهاد انه" لحد الآن لا توجد هناك نتائج واضحة للاجتماعات التي يعقدها رئيس الجمهورية مع زعماء الكتل لانعقاد المؤتمر الوطني"، متمنيا من الكتل السياسية أن تكون جادة في موضوع عقد الاجتماع الوطني وذلك من أجل نقل البلاد إلى بر الأمان.

وشهدت الساحة السياسية مؤخرا حراكا سياسيا تمثل بإقامة عدة لقاءات بين القادة السياسيين حيث اجتمع رئيس الجمهورية جلال طالباني خلال الأيام الماضية وبشكل منفصل بزعيم التحالف الوطني إبراهيم الجعفري ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ورئيس الوزراء نوري المالكي على التوالي وبحث معهم الأوضاع السياسية القائمة كما بحث زعيم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي السيد عمار الحكيم مع المالكي الإسراع في عقد الملتقى الوطني لحل الخلافات السياسية.

المؤتمر الوطني: زيارة الجلبي للصدر كانت في غاية الأهمية ورد دولة القانون سيكون إيجابيا على رسالة الأخير

□ بغداد / المدى

وصف حزب المؤتمر الوطني العراقي زيارة رئيسه أحمد الجلبي أمس الخميس إلى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في محافظة النجف بـ" المهمة ".

وقال الناطق الرسمي باسم حزب المؤتمر محمد الموسوي لوكالة كل العراق ان " زيارة الجلبي اليوم إلى الصدر كانت على مستوى عال من الأهمية ومنعطفا كبيرا ستسهم في حلحلة الازمة السياسية الراهنة والخروج منها كما سيعقبها لقاءات تجمع الجلبي مع عدد من قيادات الكتل السياسية لبحث نتائج زيارته ".

وأضاف ان " الجلبي حمل خلال زيارته للصدر حلا ومشروعا للخروج من نفق الأزمة وان الساعات القليلة المقبلة ستكون مليئة بالأحداث وأستطيع القول إن إجابة ورد دولة القانون على رسالة الصدر ستكون ايجابية كما ستأخذ بنظر الاعتبار تحفظات الأطراف لهذه القضية وبالنتيجة نحن متفائلون بما سيحدث خلال الساعات المقبلة لإنهاء الأزمة ".

وتابع الموسوي ان " زيارة الجلبي اليوم تأتي ضمن الجهود لتوحيد رؤى التحالف الوطني وعدم السماح للآخرين بالتدخل في شؤونه من بينها سحب الثقة عن الحكومة من عدمها او تحديد ولاية رئيس الوزراء وغيرها وهذا كله متفق عليه بين جميع مكونات التحالف برفض أي تدخل بقراراته ".

وكان رئيس المؤتمر الوطني أحمد الجلبي قد زار صباح أمس الخميس زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لبحث تطورات العملية السياسية .

ونفى الصدر خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع الجلبي عقب تسلمه أي رد من ائتلاف دولة القانون عن رسالته المتضمنة تسع نقاط والتي أرسلها للتحالف الوطني عقب الاجتماع الخماسي الذي عقد في أربيل نهاية شهر نيسان الماضي وقد أكد ذلك الجلبي أيضا في المؤتمر الصحفي .

وكانت قد صدرت عن اجتماع اربيل مجموعة من القرارات بعثها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في رسالة الى التحالف الوطني في الثاني من شهر أيار الحالي ، وكشفت مصادر سياسية أن رسالة الصدر إلى التحالف الوطني تضمنت بند سحب الثقة عن حكومة نوري المالكي في حال عدم تنفيذ اتفاقات أربيل في مهلة [١٥] يوماً حددها الصدر في رسالته وحسب تلك المصادر فان ائتلاف دولة القانون رفض ما جاء في الرسالة .

يشار إلى أن التحالف الوطني قد اخفق خلال الأيام الماضية آخرها أمس الأول الأربعاء في عقد هيئته السياسية بعد ان كشفت مصادر مطلعة عن نشوب خلافات بين ائتلاف دولة القانون وكتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عن رسالة الصدر والتي تضمنت تحديد مهلة للمالكي بتنفيذ اتفاقية أربيل أو سحب الثقة عنه.

عضو في دولة القانون : موقف التيار الصدري غير واضح بشأن ما سيتخذه بعد انتهاء مهلة الاجتماع الخماسي

المطلبي

الصدر

المالكي

□ بغداد / المدى

أعلن عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي أن موقف التيار الصدري غير واضح بشأن ما سيتخذه بعد انتهاء مهلة الاجتماع الخماسي .

وانتهت أمس المهلة التي حددها الاجتماع الخماسي الذي عقد أواخر الشهر الماضي في أربيل وتمخض عنه مجموعة من المقررات من ضمنها بند بإعطاء مهلة قدرها ١٥ يوما لتنفيذ تلك المقررات وإلا سيتم سحب الثقة عن الحكومة .

وقال المطلبي لوكالة "الفرات نيوز" إن " رؤية التيار الصدري غير واضحة بخصوص موقفه بعد انتهاء المهلة التي حددها الاجتماع الخماسي هل سيكون في صف المطالبين بسحب الثقة عن الحكومة أم يرى غيرذلك ".

وأضاف إن " رئيس الوزراء نوري المالكي لديه حلفاء من مختلف الكتل السياسية لذا فان دعوات سحب الثقة عنه ستصطدم بتلك التحالفات ".

وأوضح أن " مقررات اجتماع أربيل قسم كبير منها يتعلق بموافقة البرلمان وليس شخص المالكي كما ان بعض المقررات تحتاج إلى إجماع من قبل جميع الكتل السياسية وليس من قبل كتلة او كتلتين ".

وأكد المطلبي ان " السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة هو الذهاب إلى الاجتماع الوطني وطرح الملفات العالقة فيه لإيجاد حلول تخرج البلاد من المأزق السياسي ".

وتسود الساحة السياسية حالة من التأزم في العلاقات بين الكتل السياسية لاسيما بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية بسبب بعض الملفات كالوزارات الأمنية ومجلس السياسات الستراتيجية وقضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك ، كما أن العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان شهدت مؤخرا توترا بالغا على خلفية إيواء كردستان للهاشمي وكذلك بسبب الملف النفطي الذي يشهد خلافا واسعا بين أربيل وبغداد.

دولة القانون: طلقة الرحمة على العملية السياسية ستكون بسحب الثقة عن الحكومة

□ بغداد / المدى

وصف النائب عن الكتلة البيضاء عزيز المياحي أن سحب الثقة عن الحكومة سيكون طلقة الرحمة على مجمل العملية السياسية في العراق.

وقال المياحي بحسب بيان له تلقت "المدى" نسخة منه اليوم إن" الحكومة صنعت معجزة في الجانب الأمني بعد إخمادها لنار الفتنة الطائفية والنشاطات الإرهابية التي جعلت البلاد في دوامة لعدة سنين واستطاعت الحكومة خلق جهاز امني قوي لحماية المواطن والعملية السياسية الديمقراطية ".

وأضاف إن" سحب الثقة عن الحكومة سيكون رسالة واضحة إلى الجماعات الإرهابية والمسلحة مفادها ارجعوا من جديد لقتل الشعب العراقي وزرع العبوات وتفجير السيارات المفخخة لان الحكومة التي أوقفتكم بقوة قد تم إزالتها عن طريقكم ".

وأوضح إن" طلقة الرحمة على مجمل العملية السياسية في العراق والتجربة الديمقراطية ستكون بسحب الثقة عن الحكومة " ، داعيا الأطراف السياسية إلى " إيجاد الحلول الناجحة للازمات السياسية بين جميع الأطراف بعيدا عن إدخال الحكومة في هكذا معادلات سيدفع ثمنها العراق والمواطن ".

وكانت رئاسة إقليم كردستان قد هددت وعلى لسان متحدثها الرسمي أوميد صباح في تصريحات صحفية بكشف وثائق تتعلق بالاتفاقات وبعض الوثائق السرية المتعلقة بأمور تهم الوضع السياسي العام في العراق بين رئيس الوزراء نوري المالكي وحزبه وقائمته مع الإقليم .

من جانبها وصفت النائبة عن ائتلاف دولة القانون سميرة الموسوي هذه التهديدات لوكالة كل العراق بأنها " فصل من فصول الابتزاز السياسي ومحاولة لنقل أزمة داخلية بين حزبي رئيس الإقليم مسعود بارزاني ورئيس الجمهورية جلال طالباني ".

وشهدت العلاقة بين رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني والتحالف الكردستاني توتراً ملحوظاً في العلاقات مع رئيس الوزراء نوري المالكي وائتلافه دولة القانون حول عدد من الملفات منها تعاقدات الإقليم النفطية والمناطق المتنازع عليها وغيرها .